محليات

القبض على مجرمين ومروجي مخدرات ونشالي حقائب النساء بحماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

قبض فرع الأمن الجنائي في حماة، بعد البحث والتحري وجمع المعلومات على أحد المطلوبين الخطرين في محلة الصواعق ويدعى (غ. ك) والمطلوب بعدة جرائم خطف وسلب واغتصاب ومخدرات.
وصودرت منه بارودة حربية وسيارة شاحنة نوع هافي تبين بأنها تحمل لوحات مزورة، وبالتحقيق معه اعترف بما ارتكبه من جرائم ونظم الضبط اللازم بحقه، وتم تقديمه للقضاء المختص لينال جزاءه العادل.
كما قبضت شرطة الحاضر على المدعو (ع – د) لارتكابه عدة عمليات سلب بالعنف لسيارات وأموال المواطنين في حماة وريفها، وكان قد لاذ بالفرار منذ عدة أشهر وبناء على ذلك حكم القضاء عليه غيابياً مع طلبه بثلاث نشرات.
وبناءً على معلومات أولية ونتيجة التحري لقسم شرطة الحاضر، تمكنت دوريات برئاسة العميد فوزي أبو عراج ، من القبض على المتواري، وبالتحقيق الأولي معه اعترف بجميع الجرائم المنسوبة إليه، ولا يزال التحقيق جارياً معه لمعرفة باقي أفراد عصابته لتقديمهم إلى القضاء أصولاً.
وبيَّن مصدر مسؤول في قيادة شرطة حماة لـ«الوطن» أنه بناءً على توجيهات قائد شرطة المحافظة اللواء خالد هلال بملاحقة تجار ومروجي المواد المخدرة ومتعاطيها، تمكنت دورية من قسم شرطة الحميدية في حماة أيضاً من القبض على كل من المدعو (ح. م) و(أ. م) و(ع. م) وبحوزتهم ١٤٩ حبة كبتاغون و١١١ حبة هيكزول بقصد الاتجار بها والتعاطي.
وبالتحقيق معهم اعترفوا بما نسب إليهم من جرم ترويج المخدرات وتعاطيها، واتخذت بحقهم الإجراءات القانونية أصولاً، وسيتم تقديمهم للقضاء المختص لينالوا جزاءهم العادل.
وفي مدينة سلمية ألقى عناصر مركز الأمن الجنائي القبض على كل من (أ. ح) و (ر. ن) لإقدامهما بالاشتراك مع متوارين على نشل الحقائب النسائية من أيدي النساء وأكتافهن على طرقات المدينة العامة وشوارعها الفرعية، وعلى تصريف مسروقات مستخدمين دراجات نارية.
وقد اعترفا بارتكابهما عدة جرائم من هذا النوع مع متوارين لم يزل البحث عنهم جارياً للقبض عليهم. على حين نظم الضبط اللازم بحقهما وقدما للقضاء.

ثلاثة أطباء فقط أحيلوا إلى مجلس التأديب خلال عام!!

أسعد لـ«الوطن»: لا إحصاء للأخطاء الطبية ولم يعد هناك ترخيص دائم للأطباء

| محمد منار حميجو

أكد نقيب أطباء دمشق يوسف أسعد أنه لا يوجد إحصاء عن الأخطاء الطبية في سورية كاشفاً أنه تمت إحالة ثلاثة أطباء في دمشق إلى مجلس التأديب نتيجة الأخطاء الطبية، مضيفاً: لا يمكن أن ننكر أن هناك أخطاء طبية لكن يجب أن نشير إليها لتصحيحها.
وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش ندوة أقامتها جمعية حماية المستهلك عن الأخطاء الطبية أعاد أسعد عدم وجود إحصاء حول هذا الموضوع لأن ثقافة الشكوى في سورية معدومة، معرباً عن أمله أن يتم إجراء إحصاء عن الأخطاء الطبية.
وأشار أسعد إلى أن وزارة الصحة لا تتكتم عن الأخطاء الطبية، باعتبار أن الجميع يستفيد من ذلك، مضيفاً: ولا نحمي الطبيب الذي يخطئ ويجب محاسبته ودائماً نحن مع المواطن ولذلك أحدثنا ما يسمى التعليم الطبي المستمر.
وأوضح أسعد أن الطبيب بعد خمس سنوات لا يستطيع تجديد ترخيصه إلا بعدما يحقق حضوره للندوات والمؤتمرات لتطوير ذاته وأن يحصل على ١٥٠ نقطة وبالتالي لم يعد هناك منح تراخيص دائمة.
وأكد أسعد أن للنقابة دوراً في محاسبة الأطباء الذين يرتكبون أخطاء طبية إذا كانت صادرة من الطبيب بينما تكون مسؤولية الوزارة إذا كانت الأخطاء صادرة من المشافي، موضحاً أن الأخطاء الطبية مقسومة لعدة أقسام من الطبيب والتمريض والمشافي.
وبيّن أسعد أنه يجب التمييز بين الخطأ الطبي والاختلاط، فالأول يحاسب عليه الطبيب بحسب الخطأ الذي ارتكبه بينما الثاني فهو وارد في كل دول العالم ضارباً مثلاً أحياناً بعملية تكون نسبة الوفيات فيها ٢ بالمئة فيمكن أن يتوفى الشخص الذي أجرى العملية من ضمن نسبة الفشل بعدما أجري له كل الإجراءات والوسائل لإنجاح العملية وبالتالي هذا لا يمكن محاسبة الطبيب عليه.
وأشار إلى أن الخطأ المقصود يعتبر جرماً ويحاسب الطبيب على أنه مجرم ويحاسب جزائياً عن خطئه.
وأشار أسعد إلى أن خطأ الطبيب المخدر يعتبر من ضمن الأخطاء الطبية، مشيراً إلى أن أطباء التخدير للأسف يتم تحميلهم مسألة الخطأ الطبي أثناء وقوعه وبالتالي هناك قلة في عددهم وحالياً لا يتجاوز عددهم ٣٩٠ طبيباً في سورية، مشيراً إلى أنه يتم تشكيل لجنة طبية لتحديد موقع الخطأ ومن تسبب به.
وفيما يتعلق بموضوع أسعار التعرفة الطبية اعتبر يوسف أن هذه القضية شائكة، لافتاً إلى أن التعرفة الطبية إلى الآن لم تعدل رغم أن الأسعار ارتفعت والطبيب يتحمل هذا الارتفاع.
وأوضح أسعد أن هذا الموضوع مشترك بين النقابة ووزارة الصحة، مشيراً إلى أنه يتم العمل على إحداث صيغة مشتركة مع الوزارة باعتبار أن هناك مصلحة مواطن والجميع يقف معها وبالتالي لا يمكن إطلاق الأسعار.
ورأى يوسف أن الطب في سورية متقدم وهناك إشاعات على أن الطب في البلاد تراجع وهذا غير صحيح، مشيراً إلى أن هناك مؤتمراً سيعقد في الشهر الحالي سيتواجد فيه محاضرون أجانب إلى جانب ٧٠ محاضراً في هذا المؤتمر.
من جهتها أعلنت رئيس جمعية حماية المستهلك سراب عثمان عن ورود العديد من الشكاوى إلى الجمعية متعلقة بالأخطاء الطبية، مشددة على ضرورة تفعيل ثقافة الشكوى وهنا يتمثل دور الجمعية باعتبار أنه موضوع مهم.
وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت عثمان أن دور حماية المستهلك خدمي بمعنى أنها موجودة في كل شرائح المجتمع سواء كانت صحة أم سلامة الغذاء أم الدواء والغاز والكهرباء والمياه وغيرها، مضيفة: نعمل منذ سنتين على تفعيل ثقافة الشكوى باعتبار دورنا يتمثل بالتوعية والإرشاد ولسنا جهة تنفيذية.

➤ ٣٩٠ طبيب تخدير في سورية.. ونعمل مع «الصحة» على صيغة حول التعرفة الطبية

➤ عثمان: وردت شكاوى إلى حماية «المستهلك» عن وجود أخطاء طبية

تقرير تفتيشي يغرم منتج ومورد «المرتديلا» بعد التأكد من مخالفتها للمواصفات القياسية

بناء على ما نشرته «الوطن» فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش يكشف ملابسات توريد المرتديلا الفاسدة إلى السويداء

| السويداء- عبير صيموعة

تجاوباً مع ما نشرته جريدة «الوطن» حول توريد صفقة مرتديلا فاسدة إلى صالات فرع المؤسسة السورية للتجارة وتمرير صفقة أخرى من ماركة أخرى مشكوك بأمرها، انتهى التقرير التفتيشي الصادر عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بتاريخ ٢٠١٩/١/٣٠ وبعد تحليل المادة لدى فرع المؤسسة تبين عدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة نتيجة لارتفاع نسبة الرطوبة عن الحد المسموح به إضافة لوجود عظم وارتفاع نسبة الملح عن الحد المعلن عنه فضلاً عن قيامه بتمرير صفقة مرتديلا من نوع آخر مشكوك بها أيضاً ومع ذلك تم توزيعها.
وأشار معد التقرير إلى أنه سبق للمؤسسة العامة للسورية للتجارة أن أبرمت اتفاقاً مع المورد (ف. ج) بغية توريد ١٥٠٠ صندوق من مادة المرتديلا من جميع الأوزان وذلك لصالح فرع ريف دمشق والقنيطرة والسويداء إذ كان من شروط الاتفاق رفض المواد المخالفة للمواصفات القياسية السورية وقيام المورد باستبدال المواد التي تم شراؤها أو دفع ثمنها للفرع إضافة لتعهده بسحب الكميات غير المباعة قبل انتهاء صلاحيتها بثلاثة أشهر.
وبين معد التقرير أنه وبعد تحليل عينة من المادة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء تبين أنها مخالفة للمواصفات القياسية السورية، مؤكداً أنه تم بالفعل حجز المادة وقيام مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء بإعلام الوزارة بهذه المخالفة والتي بدورها وجهت بضرورة الاحتفاظ بالكمية المخالفة لحين صدور الحكم القضائي، مشيراً إلى أن المنتج اعترض حينها على نتائج التحليل وبناء على هذا الاعتراض وجه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء بإرسال النسخة الثانية من العينة لتحليلها أصولاً.

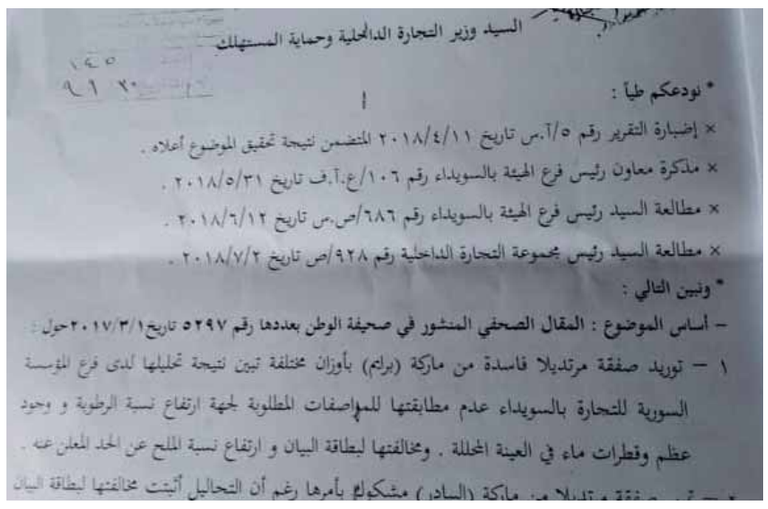

السيد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك

* نودعكم طياً :
× إضبارة التقرير رقم ٥/آ.س تاريخ ٢٠١٨/٤/١١ المتضمن نتيجة تحقيق الموضوع أعلاه .
× مذكرة معاون رئيس فرع الهيئة بالسويداء رقم ١٠٦/ع.آ.ف تاريخ ٢٠١٨/٥/٣١ .
× مطالعة السيد رئيس فرع الهيئة بالسويداء رقم ٦٨٦/ص.س تاريخ ٢٠١٨/٦/١٢ .
× مطالعة السيد رئيس مجموعة التجارة الداخلية رقم ٩٢٨/ص تاريخ ٢٠١٨/٧/٢ .
* ونبين التالي :
– أساس الموضوع : المقال الصحفي المنشور في صحيفة الوطن بعددها رقم ٥٢٩٧ تاريخ ٢٠١٧/٣/١ حول :
١ – توريد صفقة مرتديلا فاسدة من ماركة (برلم) بأوزان مختلفة تبين نتيجة تحليلها لدى فرع المؤسسة السورية للتجارة بالسويداء عدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة لجهة ارتفاع نسبة الرطوبة و وجود عظم وقطرات ماء في العينة المحللة . ومخالفتها لبطاقة البيان و ارتفاع نسبة الملح عن الحد المعلن عنه .

إضافة لذلك طلب المورد من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء الإفراج عن المادة ليصار إلى إعادة توزيعها خوفاً من انتهاء صلاحيتها إلا أن ذلك قوبل بالرفض من قبل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء لأنه غير قانوني.
كما أشار معد التقرير أن مدير عام المؤسسة السورية للتجارة سطر حاشية على كتاب تم إرساله إلى فرع المؤسسة السورية للتجارة بالسويداء مفادها أنه تم الاتفاق مع المورد لاستبدال المادة وهذا يخالف توجيهات الوزارة إلا أنه بعد سؤال المدير العام عن هذا الكتاب أفاد أن الهدف منه ضمان حق المؤسسة وإلزام المورد بتوريد كمية بديلة عن الكمية المخالفة على أن تبقى الكميات المخالفة محجوزة لدى مستودعات الفرع وأنه لم يوجه بسحب الكميات وتبديلها بل إحضار كميات جديدة، علماً أنه تم توجيه كتاب لفرع السويداء لإبقاء الكميات محجوزة وبعهدة أمين المستودع والعودة على المورد بأي فروقات مادية وإعادة تحليل المادة على حساب المورد.
وبين معد التقرير أن محكمة بداية الجزاء التموينية في السويداء سبق وأصدرت العديد من القرارات المنتهية التي أشارت إلى عدم مسؤولية المدعى عليه أمين المستودع/ا–ع/ وتغريم الشركة الموردة بمبلغ ٢٥٠ ألف ليرة سورية وإلزامهما بدفع أجور التحليل البالغة ٤٥ ألف ليرة سورية إضافة لمصادرة المادة المحجوزة.
وارتأى معد التقرير أن المبررات التي قدمها المدير العام محقة لجهة الموافقة على شروط العقد وتعليمات الشراء وبالنسبة للالتباس الذي حصل جراء ما ورد في حاشيته لم تلحق ضرراً بالمال العام.
وأكد معد التقرير صحة إجراءات التعاقد إضافة لصحة الإجراءات المتخذة من قبل فرع المؤسسة السورية للتجارة بالسويداء ولاسيما فيما يخص تحليل المادة وعدم بيعها وحجزها فضلاً على تأكيده مخالفة المادة للمواصفات القياسية السورية، والتأكيد على أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الجهة المنتجة والجهة الموردة ما يستوجب مساءلتهم قانونياً.
ودعا معد التقرير المؤسسة العامة للسورية للتجارة بمطالبة الجهة الموردة والمنتجة بالقيمة المالية الإجمالية للمادة المخالفة البالغة نحو ستة ملايين ليرة سورية إضافة لمتابعة الدعوى القضائية المقامة بحقهم ومتابعة تنفيذ أحكام القضاء.
وبين معد التقرير قيام مدير الفرع المكلف حينها /ر–غ/ بإرسال عينة من المادة المحجوزة إلى المخبر المركزي رغم علمه بحجزها وهذا يعد مخالفة صريحة فضلاً عن قيامه إرسال كتاب إلى المديرية التجارية مفاده إرسال عينات إلى المخبر المركزي ما يدل على أنه تم استبدال المادة المخالفة، علماً أن المذكور قدم بعض التسويغات إلا أنها غير مقنعة لذلك ارتأى معد التقرير القيام بمساءلته مسلكياً.
وقد أشار معد التقرير إلى أن الإجراءات المتخذة من قبل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء مطابقة لقرار وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ولاسيما فيما يخص ضبط المادة وحجزها وتسليمها لأمين المستودع وإبلاغ الحائز والمنتج بنتائج التحليل.
وانتهى التقرير إلى عدة مقترحات أهمها مطالبة كل من المورد/ف–ج/ والمنتج بالقيمة البيعية لكمية المرتديلا المخالفة البالغة نحو ستة ملايين ليرة سورية، إضافة لفرض عقوبة حسم ٥٪ من الأجر الشهري لرئيس الدائرة التجارية لدى فرع المؤسسة السورية للتجارة بالسويداء لمدة ستة أشهر.

تحذير صحي من تراكم القمامة في مكب البصة

الجردي لـ«الوطن»: ٣٠٠ مليون سنوياً لطمر النفايات اليومية وقريباً مكب جديد في قاسية

| اللاذقية – عبير سمير محمود

اشتكى أهالي منطقة البصة من مكب القمامة في منطقتهم الذي يبعد عن مركز المدينة زهاء ١٥ كيلومتراً تقريباً، مطالبين الجهات المعنية بضرورة إيجاد حل يحميهم من ملوثاته الهوائية والمائية وحتى الزراعية.
ويقول أحد سكان البصة لـ«الوطن»، إنه منذ أكثر من ٤٠ عاماً على استخدام الموقع مكباً للنفايات، لم يتم التعامل معها بطرق صحيحة، مبيناً أن عدم ترحيلها أو طمرها بشكل صحي، أرغم أهالي المنطقة على حرقها بين الحين والآخر لقناعتهم بأنها الطريقة الوحيدة للتخلص منها وقتل الحشرات المتجمعة عليها وبالتالي منع انتشار الأمراض والأوبئة بسببها.
في المقابل حذر عدد من سكان البصة من اللجوء إلى حرق النفايات المتراكمة بأنواعها المختلفة منذ عشرات السنين، مشيرين إلى أن الرائحة الكريهة والدخان المنبعث جراء الحريق يطول المنازل السكنية وحتى النباتات والأشجار المثمرة في الأراضي المجاورة ما يجعلها خطرة على صحة الإنسان من جهة، وعلى حياة الحيوانات التي ترعى في محيط المكب من جهة ثانية.
وبالعودة إلى مديرية الخدمات الفنية في اللاذقية أكد المدير وائل الجردي لـ«الوطن»، أن المديرية مسؤولة عن مكب البصة ومسؤوليتها مادية عن عملية طمر النفايات.
مبيناً أنه تم رصد مبلغ مالي سنوي بقيمة ٣٠٠ مليون ليرة سوريّة لعملية طمر النفايات اليومية المقدرة بألف طن.
وأشار الجردي إلى اقتراب إغلاق مكب البصة مع البدء بإنشاء المكب البديل في منطقة «قاسية»، موضحاً أنه وخلال سنوات سيتم إغلاق مكب البصة بشكل تام والانتهاء من مشاكله كلياً بعد الانتقال إلى مكب قاسية الذي يتم العمل عليه حالياً.
وأكد مدير الخدمات الفنية أن مكب قاسية هو مطمر صحي متكامل، وسيتم نقل النفايات إليه عند الانتهاء من أعمال تأهيله وتنفيذه، مشدداً على أن إنشاء مطمر بديل لمكب البصة أمر ضروري على الصعيدين الصحي والبيئي.
وأشار الجردي إلى أنه سيتم تعبيد طريق مكب البصة خلال فصل الربيع، مبيناً أنه تم ردم الطريق خلال الفترة الماضية ما يمهد لإعادة تأهيله بأقرب وقت مع دخول فصل الربيع وانتهاء موسم الأمطار.

بعد ٥ أشهر على صدور قرار قضائي بإبطال انتخابات ١٨ مركزاً في طرطوس

مخلوف: الوزارة بصدد استكمال إجراءات تنفيذ القرار

| طرطوس - الوطن

في الشهر العاشر من عام ٢٠١٨ صدر عن القضاء الإداري في سورية حكماً مبرماً قضى بإبطال الانتخابات المحلية في ١٨ مركزاً من مراكز انتخابات مجلس محافظة طرطوس في منطقة الشيخ بدر ونشرت «الوطن» مادة حينها تحت عنوان (في سابقة قد تكون الأولى من نوعها.. القضاء يبطل نتائج الانتخابات المحلية في ١٨ مركزاً بمنطقة الشيخ بدر بطرطوس).
واليوم نعود للموضوع في ضوء ما وصل إلينا حول عدم تنفيذ القرار القضائي لتاريخه حيث تقدم عاطف حسن صاحب الادعاء في القضية بكتاب إلى مكتب «الوطن» جاء فيه: إن عضوية أعضاء مجلس محافظة طرطوس لدائرة الشيخ بدر الفئة (ب) سقطت بموجب قرار قضائي مبرم صادر عن المحكمة الإدارية العليا بالقضية رقم /٢٦١٥/ط/٢/ أساس /٧١٩١/ تاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١ وقد تم تبليغ القرار أعلاه برقم ٢٨٩٨/ي تاريخ ٢٠١٨/١١/٦ بديوان وزارة الإدارة المحلية وبرقم ١٠٣٣٤/و ٥ تاريخ ٢٠١٨/١١/٧ بديوان محافظة طرطوس وقد تبلغت رئيس مجلس محافظة طرطوس القرار المذكور وطلبت من الأعضاء المسقطة عضويتهم عدم حضور جلسات مجلس المحافظة تنفيذاً للقرار أعلاه ومن ثم لا يمكن أن يعودوا للمجلس إلا بعد تنفيذ حيثيات القرار وإصدار الصك اللازم بالتسمية أصولاً، في حال نجاحهم ثانية في الانتخابات المطلوب إجراؤها لكنهم بعد ذلك عادوا وتابعوا اجتماعاتهم وكأن شيئاً لم يكن!
وأضاف حسن: وبناءً على ما تقدم ولأن القرار لم يأخذ طريقه للتنفيذ نأمل منكم الكتابة والمساعدة في تنفيذه، حفاظاً على هيبة العدالة التي تحمي حقوق الناس والدولة التي صانها الدستور معرباً عن استغرابه أن يكون رئيس لجنة تدقيق العقود وقطع الحساب لمحافظة طرطوس مواطناً ليس له صفة قانونية بتدقيق عقود المحافظة وقطع الحساب فيها، إذ إنه أحد الأعضاء الذين تم إسقاط عضويتهم بالقرار القضائي من بين الأعضاء الأربعة الذين تم إسقاط عضويتهم لمجلس المحافظة دائرة الشيخ بدر الفئة (ب) كما هو بحيثيات القرار القضائي المبرم والمبين في الكتاب أعلاه، فأين الرقابة الداخلية في محافظة طرطوس لتوقف هذه المخالفة الفاضحة، أم إن القرارات القضائية لا قيمة لها، وهذا شأن مستغرب ويشكل سابقة خطرة.... وأجزم أن هذا الأمر فضيحة قانونية لن تقبل بها الجهات الوصائية من مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية.
تابعنا هذا الموضوع والتقينا وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف خلال زيارته لطرطوس وسألناه عن هذا الموضوع وعن إجراءات الوزارة لتنفيذ القرار القضائي فأكد أن الوزارة خاطبت مجلس الدولة وبعد ورود رده وتأكيده على التنفيذ فإن الوزارة الآن بصدد اتخاذ الإجراءات المطلوبة بما في ذلك إعداد مشروع مرسوم تشريعي لتنفيذ القرار وفق منطوقه.

الشمس تنير ليالي حمص

بزناوي لـ«الوطن»: ١٦٢ مليون ليرة لإنارة حي الوعر

| حمص- نبال إبراهيم

بيّن رئيس دائرة الإنارة العامة في مجلس مدينة حمص محمد بزناوي لـ«الوطن» أن الدائرة نفذت عدة مشروعات إنارة بالطاقة الشمسية على ثلاث مراحل تضمنت تركيب ٤٥٠ جهاز إنارة مقدمة من المنظمات الدولية لإنارة محاور وشوارع رئيسة في المدينة.
وأوضح أن المرحلة الأولى تضمنت تركيب ٢٠٠ جهاز إنارة وشملت إنارة عدد من الشوارع الرئيسة في المدينة بالطاقة الشمسية منها طريق دمشق بدءاً من دوار السيد الرئيس وحتى مركز المدينة وشارع القوتلي بين الساعتين القديمة والجديدة وجزء من شارع الحميدية، والمرحلة الثانية تضمنت تركيب نحو ١٥٠ وشملت إعادة إنارة محور طريق دمشق حتى دوار ٨ آذار وشارع الأهرام من دوار النزهة حتى دوار مساكن الشرطة، وأما المرحلة الثالثة فقد تضمنت تركيب ١٠٠ جهاز تم خلاله إنارة عدد من شوارع أحياء حمص القديمة ومدخل حي القصور وشارع الزير في البياضة وساحة الأربعين الواقعة بجوار مبنى مجلس المدينة.
وكشف أن هناك حالياً خطة متكاملة لتركيب ٣٠٠ جهاز إنارة بالطاقة الشمسية لإنارة الإحياء المتضررة بالطاقة الشمسية وخاصة الأحياء التي يصعب إيصال الكهرباء إليها في الوضع الراهن ولا يمكن إنارتها بالطاقة الكهربائية، إضافة إلى بعض المحاور الرئيسية في المدينة كشارع القرابيص الرئيسي وشارع إبراهيم اليازجي، وسيتم توزيع هذه الأجهزة بحسب الواقع الميداني للأحياء بحسب الأولويات وبالتعاون مع لجان الأحياء، لافتاً إلى أنه سيتم وضع أجهزة طاقة شمسية بمعدل ما بين ١٠ إلى ١٥ جهازاً في كل حي لتخديم هذه الأحياء وحل مشكلة الإنارة فيها.
وأشار إلى أنه خلال العام الحالي سيتم الانتهاء من تنفيذ عدة عقود صيانة للشوارع الرئيسة ومداخل المدينة، مبيناً أنه تم مؤخراً الانتهاء من تنفيذ عقد إنارة مع الشركة السورية للشبكات بقيمة ١١٢ مليون ليرة سورية لإنارة المحاور الرئيسة والساحات العامة والرئيسة في حي الوعر، وتمت المباشرة منذ أيام بتنفيذ عقد جديد مع السورية للشبكات بقيمة ٥٠ مليون ليرة سورية لاستكمال أعمال الإنارة الإمارة في حي الوعر نظراً لعدم كفاية العقد السابق وقد وصلت نسبة إنجاز المشروع نحو ٣٠ بالمئة والمتوقع الانتهاء من كامل الأعمال خلال ٣ أشهر، مضيفاً: إنه يتم حالياً العمل على إعادة صيانة وتجهيز المحاور الرئيسة في كل من أحياء وادي الذهب والزهراء والوعر وشارع خالد بن الوليد وطريق طرابلس وإعادة إنارتها بشكل كامل، وقد تجاوزت نسبة إنجاز مشروع ٩٠ بالمئة حتى تاريخه وسيتم الانتهاء من كامل أعمال الصيانة والتجهيزات خلال الشهر القادم.
وبين بزناوي أن ورشات الإنارة تقوم بصيانة ومعالجة أجهزة الإنارة العامة المتفرقة في مختلف أحياء المدينة بشكل يومي وبحسب الأولويات والشكاوى التي ترد لمجلس المدينة، مشيراً إلى أنه يتم إنارة نحو ٢٠ جهازاً بشكل وسطي يومياً، وأنه تمت صيانة وإنارة أكثر من ١٠٠٠ جهاز منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه، مؤكداً أنه تم التعاقد مؤخراً لتوريد أجهزة إنارة ومواد صيانة لزوم عمل الورشات والروافع الخاصة بمجلس المدينة بقيمة مالية إجمالية ٨٠ مليون ليرة سورية التي سيتم من خلالها استكمال أعمال صيانة الإنارة العامة في أنحاء المدينة كافة.